لا علاقة لها بصيانة حقوق الانسان أو تعزيزها، بل تندرج، أساساً، في إطار السياسات المناهضة لعالمية التطوّر، وعالمية التقدم، وعالمية الحضارة.

وفي اعتقادنا ـ يا سيادة الرئيس ـ فان ممارسة سياسة التنكّر لعالمية حقوق الانسان من قبل بعض الدول ـ ومن بينها دول لم تُبرم، حتى الآن، العهدين الدوليين لحقوق الانسان ـ ان هذه الممارسة تبدو جلية وواضحة عندما نلاحظ كيف توظّف معايير حقوق الانسان لفرض مخططات سياسية على حساب الشعوب، بحيث أصبح المعيار معيارين، وأصبح الانسان بذاته، دائماً، ضحية لهذه المعايير المزدوجة، التي تستخدمها القوى السياسية المهيمنة لفرض ارادتها، وإحكام سيطرتها، بغض النظر عن ضحاياها، من بني الانسان، ممّا يعكس حجم الاخطار التي تهدّد عالمية حقوق الانسان، وتُجهض فعاليتها، وتفرغها من مضامينها.

وفي الوقت الذي تكتسب فيه مبادىء حقوق الانسان صفتها وأهميتها العالمية، تجرى محاولات لتحديدها في نطاق القوى المهيمنة، ولتوظيفها في سبيل تكريس أوضاع سياسية معيّنة، وتصفية أنظمة سياسية أخرى، بما يتفق مع منهج من شأنه ان يزيد غنى الاغنياء، وفي الوقت نفسه، يزيد فقر الفقراء. وعلى هذا نستطيع ان نفسر مناهضة مبدأ الحق في التنمية من قبل تلك القوى العالمية ومعاداتها لمحاولات التقدم، والرقي، والازدهار لغالبية شعوب العالم التي تعيش في مناطق القارات الثلاث؛ آسيا وافريقيا واميركا الجنوبية. وذلك عن طريق محاولات فرض آلية تسمح لها بتحقيق أهدافها، وعبر التدخل المباشر، بحجة حماية حقوق الانسان. وهي، بذلك، تهدّد، وبشكل سافر، حرية واستقلال وسيادة الدول، اضافة لما يرتبط بهذا التهديد، عادة، من انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان. ومن هنا، فإننا نضمّ صوتنا الى أصوات المطالبين بضرورة ايجاد آلية محددة المعالم بمعيار واحد لضمان احترام حقوق الانسان كما وردت في المواثيق الدولية، وبإشراف الامم المتحدة وأجهزتها. وهذا يستدعي التسريع في إقامة هيئة عامة للاشراف على ذلك من جانب الامم المتحدة.

وفي هذا السياق، نلاحظ تدهور أوضاع حقوق الانسان في العالم بسبب اختلاف المعايير للتعامل مع حقوق الانسان، عن طريق الازدواجية، والانتقائية والتجريبية كمنهج يجهض مضمون تلك المعايير، واقحام قواعد جديدة لا تحظى بالتوافق العالمي، ووضع العراقيل أمام حق التنمية وتقرير المصير كحق لكل شعوب العالم، وابتداع آليات تهدّد استقلال وسيادة الدول. لذلك، فإننا نرى كيف ان العدوان المتمثل بالاحتلال الاجنبي ـ وهو بحد ذاته، العقبة الاساسية أمام التمتع بحقوق الانسان ـ ما زال ظاهرة مستمرة وموجودة، والشواهد على ذلك في منطقتنا صارخة وبشعة، وعلى حساب شعبنا العربي الفلسطيني، المحروم من حقه في تقرير مصيره، ومن حقوقه الانسانية الفردية والجماعية، التي يجب ان يتمتع بها مثل باقي شعوب الانسانية، تماماً كما يحدث لشعب جنوب افريقيا الصديق، على الرغم من ان اتفاقية جنيف الرابعة توفّر المبادىء لضمان حقوق الانسان الفلسطيني وغيره من الشعوب الواقعة مثله تحت الاحتلال الاجنبي.

السيد الرئيس؛

ان المؤتمر العالمي لحقوق الانسان، الذي انعقد في طهران العام ١٩٦٨، عبّر عن قلقه، آنذاك، ازاء الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان، عندما تبنّى قراراً عن تدهور أوضاع حقوق الانسان في فلسطين والاراضي العربية المحتلة الاخرى. وأولى تلك الحالة اهتماماً بالغاً، مطالباً الجمعية العامة بانشاء لجنة تحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تنتهك حقوق الانسان في الاراضي العربية التي وقعت تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي. ولعلّ المؤتمر العالمي في طهران لم يتوقف عند هذه المسألة، ولم يولها مثل هذا الاهتمام، الاّ لأنها تتجاوز كونها مسألة محلية أو اقليمية. ان تدهور أوضاع حقوق الانسان الفلسطيني والعربي قد نشأ، اصلاً، عن وقوع عدوان خارجي تمثّل بالاحتلال الاسرائيلي لتلك الاراضي. فلم تعد المسألة مسألة محلية، بل ارتبطت بانتهاك مبادىء القانون الدولي الانساني، وأحكام الميثاق، وبتهديد السلم والامن الدوليين. ولعلّ ما جرى، ويجرى، حتى يومنا هذا، من سفك للدماء في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وعزل للمناطق، بما فيها القدس الشريف، لأسطع دليل على ذلك، حيث يشرّع للقتل بدم بارد، ويتصاعد، بشكل يومي، قتل الاطفال وأجهاض النساء، ويتم استخدام كل الوسائل والاساليب المحرمة دولياً، مثل أعمال الحصار، والتجويع، ونسف وتدمير المنازل، وممارسة العقوبات والاعتقالات الجماعية، وأعمال الطرد والتهجير و«الترانسفير» لشعب بأكمله،